AWRAD
مركز العالم العربي للبحوث والتنمية
Arab World for Research and Development

نحو الغد:
لقضية وشعب أكثر صموداً وجاهزية

رؤية للانطلاق نحو المستقبل

ماجدة المصري

تشرين الأول 2024

المحتويات

تقديم	3
أولاً: الخلفية السياسية	5
ثانياً: هدف الرؤية	7
ثالثاً: عناصر الرؤية	7
إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الفلسطينية	7
البرنامج السياسي وأهمية قرارات الشرعية الدولية	9
إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني	9
مشروع الدولة الفلسطينية	10
الحكومة الفلسطينية	10
إجراء الانتخابات العامة	11
قضية اللاجئين (وكالة الغوث وحق العودة)	11
رابعاً: آليات تنفيذ الرؤية	12
القضايا السياسية	12
القضايا الوطنية والنضالية	12
القضايا الخدماتية (الاقتصادية والاجتماعية)	12
الخاتمة	13

تقديم

عقد مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد) الورشة الثانية من المبادرة التي أطلقها في تموز 2024 بعنوان: "نحو الغد: لقضية وشعب أكثر صموداً وجاهزيةً"، وذلك بهدف محاولة إيجاد توافق فلسطيني جامع وشامل حول الأسس والقواعد التي يقوم عليها النظام السياسي الفلسطيني مستقبلاً في فلسطين عامةً، وقطاع غزة خاصةً. وفي إطار هذه المبادرة يعمل أوراد مع أطراف فلسطينية متعددة في محاولة للإجابة على أسئلة جوهرية مثل: ما هو مستقبل المجتمع الفلسطيني، ونظامه السياسي بمفهومه الشمولي؟ وما هي التبعات بالنسبة لمجالات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقانوني؟ ويقوم أوراد بهذه المبادرة الذاتية من أجل دعم ورفد الأطراف الفلسطينية بتوجهات استراتيجية لمواجهة الضغوطات الخارجية ليس فقط في المجال السياسي، بل أيضاً في المجالات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية وإعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية.

أوراد يفتخر بإطلاق هذه المبادرة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الشعب الفلسطيني، ونرى أنها قد تشكل قاسماً مشتركاً بين كافة الأطراف الفلسطينية، بدعمٍ عربي وتأييد دولي. كما أننا نشكر نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية – الأستاذة ماجدة المصري على بذل الجهد والوقت لتحضير هذه الرؤية، المنصوص عليها بناءً على محاضرة ألقتها في أوراد أمام حضور من السياسيين ومن مؤسسات المجتمع المدني، وضمن حوار شفاف حول محتوياتها. هذا مع العلم أنه تم صياغة هذه الوثيقة بتصرّف بناءً على مخرجات المحاضرة المذكورة ولقاءاتٍ عديدة تم إجراؤها مع الأستاذة ماجدة المصري، ومخرجات المؤتمر الثامن للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

نتمنى أن تكون في هذه الرؤية فرصة لإمكانية التوافق حول موقف فلسطيني موحد، وتوفير الرقعة السياسية الوطنية الشمولية، للنهوض بالحالة الفلسطينية، وصولاً لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة.

مع التقدير،

د. نادر سعيد – فقهاء

أستاذ علم الاجتماع – رئيس الفريق في أوراد

رؤية للانطلاق نحو المستقبل

ماجدة المصري

أولاً: الخلفية السياسية

قبل السابع من تشرين الأول 2023 ساد الهدوء النسبي في قطاع غزة خاصة بعد معركة "سيف القدس" عام 2021، الأمر الذي أوقع الدوائر الأمنية الإسرائيلية وحتى العربية والدولية في تقديرات متناقضة حول مستقبل القطاع. وفي المقابل، تفرّغت دولة الاحتلال الإسرائيلية للسيطرة على الضفة الغربية عامة، والقدس خاصة، بهدف تنفيذ ما عرف بـ "مشروع الحسم"، أي الضم الشامل، وإعادة رسم خرائط توّزع السكان في الضفة الغربية عبر التهجير الممنهج. ومن أجل ذلك، قامت إسرائيل باستخدام القوة المفرطة في محاولة القضاء على المجموعات الفلسطينية المقاومة التي برزت في جنين وطولكرم ونابلس طوباس وسلفيت وأريحا، وكرّست الاستيطان والقيود على الحركة والحرية الاقتصادية. إلى جانب ذلك، أصبحت السلطة الوطنية الفلسطينية تعاني من الحصار السياسي والمالي الإسرائيلي الذي يزداد شدة يوماً بعد يوم.

في سياق ذلك، جاءت أحداث السابع من تشرين الأول 2023، كردة فعلٍ طبيعية على ممارسات الاحتلال الإسرائيلي المستمرة منذ عام 1948 ولغاية اليوم. وقد نتج عن هذه الأحداث، وما تلاها من عدوان إسرائيلي على قطاع غزة، العديد من التطورات الزلزالية الجيوسياسية والتاريخية على المستويات الدولية والإقليمية والإسرائيلية. والمحلية، هذا، ويمكن تلخيص هذه التطورات على النحو التالي:

1. التطورات الدولية

شكّلت معركة "طوفان الاقصى" ضربة محكمة للمشروع الصهيوني والغربي الاستعماري في المنطقة، إذ أدركت الولايات المتحدة والقوى الغربية اهتزاز الوظيفة الأمنية لإسرائيل، الأمر الذي يهدد مصالحها الاستعمارية في الإقليم. لذلك، تبنّت الولايات المتحدة وغيرها من القوى الدولية، الرواية الإسرائيلية فيما يتعلق بمواجهة "الإرهاب" الفلسطيني وتشبيه حركات المقاومة الفلسطينية بـ "الدواعش". لقد قامت هذه القوى بتقديم الدعم العسكري والسياسي لإسرائيل للقضاء على حركة حماس سياسياً وعسكرياً، ووضعت تلك الدول قواتها وسفنها في حوض البحر الأبيض المتوسط، لمواجهة أي تداعيات عسكرية في الإقليم. هذا إلى جانب الزيارات الدورية من قبل وزير الخارجية الأمريكية توني بلينكن، وكذلك الرئيس جو بادين، وتبعه رؤساء أوروبيون، وذلك نظراً لطبيعة العلاقة العضوية بين إسرائيل ومصالح الولايات المتحدة والدول الغربية.

وفي مقابل هذا الدعم الغربي لإسرائيل، أعادت أحداث السابع من تشرين الأول 2023 مركزية القضية الفلسطينية على الساحة الدولية، وظهرت التحولات في مواقف الكثير من الدول الغربية إزاء ما يحدث في قطاع غزة من حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي. وفي هذا الصدد، اعترفت العديد من الدول بالدولة الفلسطينية على أراضي 1967، هذا إلى جانب ارتفاع التأييد الشعبي والمظاهرات الداعمة للقضية الفلسطينية. كما ظهر التأييد للقضية الفلسطينية في المؤسسات الدولية، خاصة في محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ومجلس حقوق الانسان والجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن مظاهر ذلك، أعلنت أكثر من 80 دولة تبنّيها لدعوى دولة جنوب أفريقيا في محكمة العدل الدولية، وقد جاءت هذه التحولات مدفوعة بالعديد من العوامل لعل أهمها:

- الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني ومقاومته في قطاع غزة، الذي أعاد وضع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية شعب تحت الاحتلال. كما تم إبراز الشعب الفلسطيني بأنه شعب يناضل من أجل حقوقه الوطنية المشروعة، ويبذل في سبيل تحقيق ذلك، كل التضحيات اللازمة، متمسكاً بأرضه، ما فرض مرة أخرى احترامه على المجتمع الدولي.

- دور الجاليات الفلسطينية والعربية والمسلمة والقوى الديمقراطية والليبرالية واليسارية في تعبئة الشارع الغربي، للاحتجاج على المجازر الدموية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني وتدميره لكافة مقومات الحياة.

- الدور المتقدم الذي لعبته المقاومة في إبراز الإنسانية من خلال أسلوب تعاملها مع الأسرى الإسرائيليين، وأصحاب الجنسيات المزدوجة.

2. التطورات الإقليمية

أفشلت أحداث السابع من تشرين الأول 2023 محاولة إسرائيل في إضفاء الشرعية على وجودها في الإقليم عبر تطبيع العلاقات مع السعودية كتتويجاً لاتفاقيات أبراهام. وفي سياق التطبيع، سيحصل الفلسطينيون على مجموعة من المطالب المعيشية والاقتصادية في إطار اتفاقيات أوسلو، على أن تقدّم السعودية الدعم المالي للسلطة الفلسطينية.

وفي ذات السياق، تقوم الولايات المتحدة بإعادة فتح القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية، وافتتاح مكتب منظمة التحرير في واشنطن. كما تتعهد إسرائيل بوقف مشروع الضم للأراضي الفلسطينية، وتقديم التسهيلات للفلسطينيين في أموال المقاصة وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، عززت الحرب الإسرائيلية على غزة التعاون بين ما يعرف بـ"محور المقاومة"، للدفاع عن القضية الفلسطينية من قبل "حركات المقاومة" في لبنان واليمن والعراق، الأمر الذي أكّد مجدداً أن حل القضية الفلسطينية يشكّل مدخلاً لبناء إقليم مستقر، ومن مظاهر ذلك:

1. في لبنان، ظهرت جبهة إسناد "حزب الله"، وفتحت مسألة ما تحتله إسرائيل من أرض جنوب لبنان، وما يتعلق بثلاث عشرة نقطة خلاف حدودية بين لبنان وإسرائيل، وربط هذه القضايا بالوقف الفوري للعدوان على غزة، بما سمي "بمعادلة الردع المتبادل".
2. في العراق، تحوّل دعم وإسناد المقاومة العراقية لقطاع غزة إلى فتح ملف الاحتلالات الأمريكية للعراق وسوريا وضرورة إنهائها.
3. في اليمن، تحوّل إسناد صنعاء لقطاع غزة إلى فتح ملف أمن البحر الأحمر، وعلاقة ذلك بالدول المشاطئة له، ومرجعية ذلك بالصلة مع الدول ذات العلاقة.

4. التطورات الإسرائيلية

أثرت أحداث السابع من تشرين الأول 2023 على الاحتلال الإسرائيلي حيث جعلته يعيش في حالة من الفوضى السياسية والعسكرية والأمنية، حتى أن الصحافة الإسرائيلية وصفت عملية طوفان الأقصى بـ "الإخفاق الكبير". ورداً على ذلك، استخدم الاحتلال الإسرائيلي كل ما يمتلك من أسلحة دمار جوية وبحرية وبرية بهدف "محو المقاومة في غزة" واستعادة أسراه بالقوة، وتدمير البنية التحتية المؤسسية لقطاع غزة، وتهجير السكان، وتحويله إلى عمق أمني للكيان الإسرائيلي. كما أسقطت هذه العملية السرديات الثلاث التي قامت عليها دولة الاحتلال الأولى: أن لا أمن لليهود في العالم إلا بإنشاء دولة خاصة بهم على أرض فلسطين، فهي الملاذ الآمن لهم. السردية الثانية تتمثل في "أسطورة الجيش الذي لا يقهر"، بذراعه الأمني والاستخباراتي والسيبراني مدعوماً بقطاع الصناعات العسكرية في إسرائيل والخارج. أما السردية الثالثة فتتمثل في مقولة "الواحة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط"، وتجلى ذلك في الحرب الوحشية ضد الشعب الفلسطيني، وارتكابه الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين.

5. التطورات المحلية الفلسطينية:

شكّلت هذه الأحداث ثورة في وجه المحتل والمجتمع الدولي الذي تراجع مستوى اهتمامه بالقضية الفلسطينية العادلة، في الوقت الذي انخرط جميع أبناء الشعب الفلسطيني في معركة الدفاع عن الحق في المقاومة، ودعم صمود شعبنا في قطاع غزة. كما وأكدّت هذه التطورات على حق وقدرات الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي باستخدام كافة أشكال المقاومة بالوسائل المشروعة التي ينص عليها القانون الدولي، ومن بينها المقاومة المسلحة التي باتت تشكّل ظاهرة ثابتة من ظواهر المقاومة الشعبية الشاملة في مواجهة تغوّل سلطات الاحتلال وتسريعها تطبيق إجراءات الحسم. وتجد هذه المقاومة حاضنة شعبية متحفزة، توّاقة إلى المزيد من الصدام مع الاحتلال، لكنها بالتأكيد تفتقر إلى مركز توجيه واحد، وأشكال التأطير الميداني. ورغم ذلك، إلا أن شعبنا الصامد في قطاع غزة واصل مقاومته الباسلة وتصديه للاحتلال، ومقاومته في الميدان، وإلحاق الخسائر الفادحة في صفوفه (باعتراف قيادته).

ثانياً: هدف الرؤية

في هذا الوقت، تستمر جرائم الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، وتدمير كافة مقومات الحياة للفلسطينيين من أجل إفراغ الأرض من السكان، في ظل تصاعد العدوان الإسرائيلي وتزايد الاستيطان في الضفة الغربية. هذا إلى جانب المسعى الأمريكي والصهيوني في تصفية القضية الفلسطينية عبر مخططات الضم الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية رغم فتوى محكمة العدل الدولية بأن أراضي الضفة الغربية هي أراضٍ محتلة، إلا ان نتنياهو اعتبرها أراضٍ إسرائيلية.

في سياق هذه التحديات، وبناءً على القراءة الدقيقة لطبيعة المرحلة وتحدياتها مع بدء عملية "طوفان الأقصى"، أطلقت الجبهة الديمقراطية في الخامس من تشرين الثاني 2023 "رؤية سياسية للتعامل مع التحديات الراهنة"، وهدفت الجبهة من هذه الرؤية مواجهة التحديات والتداعيات التي فرضتها معركة طوفان الأقصى، وتحويل صمود شعبنا وتضحياته ومقاومته الباسلة، وكسب التأييد الشعبي العالمي للقضية الفلسطينية من أجل فتح مسار سياسي يؤدي إلى إنهاء الاحتلال. وأهم ما تضمنته هذه الرؤية ما يلي:

1. الدعوة إلى حوار وطني شامل وملزم لكافة الأطراف، يقود بنتائجه إلى تشكيل إطار قيادي موحد تحت سقف منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
2. إعادة بناء النظام السياسي على قاعدة استراتيجية كفاحية جديدة، تحقق صمود الشعب الفلسطيني على أرضه.
3. اتخاذ جميع الإجراءات والخطوات المباشرة لوقف إطلاق نار شامل ومستدام، وهذه الخطوات تشمل ما يلي:
   - فك الحصار عن قطاع غزة وتزويد المواطنين باحتياجاتهم كافة.
   - البدء في مفاوضات من أجل تبادل المحتجزين والأسرى.
   - رفض التهجير القسري للسكان.
   - البدء الفوري بعملية إعادة الاعمار.
   - الوقف الكامل للأنشطة الاستيطانية وإجراءات تهويد القدس.
4. إدارة قطاع غزة هي شأن فلسطيني يتم حله على أساس اتفاقيات المصالحة المبرمة بين الفصائل الفلسطينية كافة.

ثالثاً: عناصر الرؤية

في سياق العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ظهرت العديد من السيناريوهات حول مستقبل القضية الفلسطينية عامة، وقطاع غزة خاصة فيما أصبح يعرف بـ "اليوم التالي". وتقوم هذه السيناريوهات على افتراض هزيمة المقاومة الفلسطينية وتسليمها لسلاحها وسقوط خيار الصمود، وتركيع الشعب الفلسطيني وتدمير إرادته الوطنية. ومن هذه السيناريوهات، السيناريو الإسرائيلي الذي يتحدث عن بقاء دائم لقوات الاحتلال في غزة، وبين إعادة الانتشار حول القطاع في حزام أمني يستقطع أجزاء واسعة منه شمالاً وشرقاً، هذا إلى جانب الحصار البحري والرقابة الجوية. ومن السيناريوهات الأخرى، التي تطرحها الولايات المتحدة بإعادة الانتداب الاستعماري إلى غزة للسيطرة على المقاومة الفلسطينية، ونفي قادة المقاومة والحركة الوطنية الفلسطينية خارج الأراضي الفلسطيني وفرض أحكام عسكرية لتوفير شروط "الاستقرار الأمني" وتحويل القطاع إلى جار "صديق لإسرائيل".

تعتبر هذه السيناريوهات استهدافاً للمشروع الوطني الفلسطيني بأكمله، وتعتبر هذه المشاريع مرفوضة بشكل قاطع أياً كان شكلها ومصدرها، فليست إسرائيل، ولا الأطراف الاقليمية ولا الدولية، تملك صلاحيات تحديد ورسم مستقبل غزة أو أي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة. أما من يحق له رسم المستقبل الفلسطيني فهو المقاومة والصمود البطولي للشعب الفلسطيني ولا شيء سواهما. في سياق هذا الواقع، تقوم رؤية الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين حول مستقبل الواقع الفلسطيني في اليوم التالي للحرب على ضرورة التوافق بين الكل الفلسطيني على عدة عناصر. وهذه العناصر هي، أولاً، إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الفلسطينية. وثانياً، أهمية البرنامج السياسي القائم على الشرعية الدولية. وثالثاً، إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني. ورابعاً، تبني مشروع الدولة الفلسطينية. وخامساً، التوافق على حكومة فلسطينية. وسادساً، إجراء الانتخابات العامة. وأخيراً، العمل على تفعيل قضية اللاجئين.

1. إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الفلسطينية

لا يمكن مواجهة مشاريع "اليوم التالي"، إلا باستراتيجية وطنية فلسطينية جامعة، تربط بين مستقبل القطاع من جهة ومستقبل الضفة من جهة أخرى، باعتبارهما يشكلان معاً إقليماً موحداً للدولة الفلسطينية، وبما يصون مستقبل القضية الفلسطينية والمشروع الوطني وحسم الصراع مع العدو. وهذا يتطلّب بالأساس، إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الفلسطينية. وفي محاولة لتحقيق ذلك دعت روسيا إلى لقاء وطني فلسطيني في موسكو في 29/2/2024. وقد أرادت من ذلك موسكو وضع حداً للانفراد الأمريكي في قضية الشرق الأوسط كما ورد على لسان

وزير الخارجية الروسي لافروف عبر 3 خطوات هي:

- دعوة الفصائل الفلسطينية إلى استئناف حواراتها في موسكو.
- دعوة اللجنة الوزارية العربية السداسية، المكونة من مصر والأردن والسعودية والإمارات وقطر وفلسطين، إلى اجتماع في موسكو لبحث الوضع في المنطقة.
- العمل على إعادة إحياء اللجنة الرباعية المكونة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة.

وأبرز ما جاء في حوار موسكو رفض الفصائل الفلسطينية كل الدعوات إلى إنشاء قيادات بديلة أو مؤقته أو طارئة، وأجمعت على ثوابت الكيانية الفلسطينية بأعمدتها المعروفة وهي، وحدانية التمثيل، الدولة والعودة، والاستناد في كل هذا إلى القرارات الدولية ذات الصلة. وتشكّل هذه المخرجات قاعدة مقبولة لمواصلة الحوار نحو خطوات عملية تقود إلى إنهاء الانقسام وإعادة بناء النظام السياسي على أسس جديدة، وفي ظل توازنات جديدة وفق برنامج سياسي وطني، لمواجهة المشروع الصهيوني. إلى جانب موسكو، استضافت بكين حوار المصالحة بين الفصائل الفلسطينية في تموز 2024، وترى الجبهة الديمقراطية في إعلان بكيّن الفرصة لإنهاء الانقسام الفلسطيني، وإعادة بناء النظام السياسي. وتبرز أهمية هذا الإعلان بأنه تم بمشاركة أربعة عشر فصيلاً فلسطينياً، والتي أجمعت على ما يلي:

- أولاً: تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية الشاملة عبر ضم كافة الفصائل الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية - الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
- ثانياً: تبني برنامج فلسطيني وطني موحد يقوم على حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس.
- ثالثاً: تشكيل حكومة وفاق وطني مؤقتة بدعم من الفصائل الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.
- رابعاً: تشكيل وفد فلسطيني موحّد من أجل التفاوض، حول مختلف القضايا سواء تبادل الأسرى وفيما يتعلق بشؤون غزة واليوم التالي للحرب، وقرارات الشرعية الدولية والمؤتمر الدولي، وهذا ما يعطي القوة للخطاب الفلسطيني، ويمكننا من مواجهة أي محاولات للالتفاف على مطالب الشعب الفلسطيني وحقوقه عبر بوابة الانقسام.
- خامساً: تعزيز العلاقات مع المجتمع الدولي، وخاصة مع روسيا والصين، ويدعو كلاهما إلى عقد مؤتمر دولي في ظل مسار سياسي دولي لحل القضية الفلسطينية، بإشراف الأمم المتحدة والقوى الدولية الأخرى، وأهمها روسيا والصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتشارك فيه جميع الأطراف، وذلك للتوصل إلى حلٍ عادلٍ للقضية الفلسطينية، وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم الوطنية.

2. البرنامج السياسي وأهمية قرارات الشرعية الدولية

يجب العمل فلسطينياً على تعزيز العلاقات مع المجتمع الدولي لمواجهة الاحتلال في المحافل الدولية. في إطار ذلك، يجب التنسيق مع الحلفاء الدوليين عبر عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، بهدف التوصل إلى حلٍ سياسي شامل يكفل إنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال لدولة فلسطين وإقامة الدولة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وحل قضية اللاجئين وفق القرار 194 الذي يكفل لهم حق العودة إلى الديار والممتلكات التي هجروا منها منذ عام 1948. ومن المقترح أن يحقق المؤتمر الدولي هذه المهمة خلال سنة. وخلال هذه الفترة، فإن إدارة قطاع غزة هي شأن داخلي فلسطيني يتم حلّه على أساس اتفاقيات المصالحة المبرمة بين الفصائل الفلسطينية كافة. كما أن منظمة التحرير الفلسطينية، وبصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، هي التي تمثّل دولة فلسطين في المؤتمر الدولي، وسوف تشكل وفدها بالتوافق بين الفصائل الفلسطينية كافة ومشاركتها على قاعدة برنامج منظمة التحرير القائم على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

3. إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني

يعاني النظام السياسي الفلسطيني من ضعف وغياب الإرادة السياسية وتراجع قيم الحرية والديمقراطية. ومن مظاهر ذلك إلغاء الانتخابات التشريعية في 29/4/2021، بذريعة أن حكومة الاحتلال ترفض إجراؤها في القدس. وكذلك قيام الرئيس الفلسطيني بتكليف رئيس وزراء جديد – د. محمد مصطفى - لتشكيل حكومة استناداً إلى صلاحيته بموجب القانون الأساسي، وهي خطوة خارجة عن إطار مخرجات لقاء موسكو ومضمونه. ولم يراع هذا التكليف الظروف السياسية التي تحيط بالقضية الفلسطينية، وأضعف فرص الحوار الوطني، وخاصة أن الصلاحيات المنسوبة لرئيس السلطة تبقى منقوصة في ضوء غياب المجلس التشريعي الذي يمتلك وحده سلطة منح الثقة أو سحبها من الحكومة.

في إطار ذلك، قدمت الجبهة الديمقراطية مبادرة في 16/1/2022، لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني وفق خطة وطنية متكاملة، وفق فترة زمنية محددة. كما تضمن هذه الرؤية التحرك، بشكلٍ متوازي ومتزامن، في مسارين متداخلين: مسار ضمان التمثيل الشامل والشراكة الوطنية، في كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، واستكمال تشكيل المجلس الوطني، ومسار إنهاء الانقسام في مؤسسات السلطة الفلسطينية تتوج بمرحلة الانتخابات التشريعية والرئاسية. وفي هذا الإطار، نقترح الآليات المتكاملة التالية:

- الدعوة إلى دورة خاصة للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتباره يتمتع بصلاحية المجلس الوطني بموجب تفويض المجلس له في الدورة عام 2018-2023، وتشارك في هذه الدورة كافة القوى الفاعلة في الحركة الوطنية الفلسطينية من فصائل ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات، بما في ذلك حركتا حماس والجهاد الإسلامي، بما يعكس المشاركة الفلسطينية الشاملة في النواحي السياسية.
- ينتخب المجلس المركزي، وعلى قاعدة الائتلاف الوطني الجامع وبمشاركة جميع القوى الفاعلة، لجنة تنفيذية وهيئة رئاسة المجلس الوطني الجديدتين، تمارسان صلاحياتهما بموجب عمل المجلس الوطني، وبما يكفل أن تشكل اللجنة التنفيذية القيادة اليومية للشعب الفلسطيني، وأن تدعو رئاسة المجلس، وبشكل منتظم، لدورات المجلس المركزي وعلى قاعدة الائتلاف الوطني، تتشكل حكومة توافق وطني، تكون معنية بتوفير الشروط الضرورية لإدارة الشأن العام في مناطق السلطة الفلسطينية، من خدمات وغيرها، وعلى قاعدة أن الشأن السياسي هو من صلاحيات اللجنة التنفيذية وحدها، بما يتطلب إعادة النظر بالمناصب الحكومية، منعاً للإزدواجية مع دوائر اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية.
- يتم إجراء انتخابات عامة بالترابط وبالتتالي، الرئاسية وللمجلسين التشريعي والوطني، بنظام التمثيل النسبي، وذلك بالتعاون والتنسيق بين اللجنة التنفيذية وحكومة السلطة الفلسطينية، وبتوافقات وطنية. وبعد الانتخابات، تقدم الحكومة استقالتها ويتم تشكيل حكومة جديدة، تحت رقابة المجلس التشريعي ومساءلته.
- تقدم اللجنة التنفيذية إلى المجلس الوطني المنتخب استقالتها، فيصوغ برنامجاً للمرحلة القادمة، بما يحقق الأهداف الوطنية بتقرير المصير والدولة المستقلة، وحق العودة، كما ينتخب لجنة تنفيذية جديدة، تمارس صلاحياتها وفقاً للنظام الداخلي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

4. مشروع الدولة الفلسطينية

يجب التوافق فلسطينياً على شكل ومفهوم الدولة الفلسطينية. وفي إطار ذلك، يجب العمل على إنجاز استقلال دولة فلسطين وإقامة الدولة السيادية على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وحل قضية اللاجئين وفق القرار 194. كما يجب أن تقوم هذه الدولة على فرض احترام القانون، ونشر قيم الديمقراطية والحرية والتشاركية الحقيقية في صناعة القرارات السياسية. وهذا يتطلب جهداً جماعياً، سواء على مستوى المؤسسات الرسمية أو الفصائل الفلسطينية أو مؤسسات المجتمع المدني والقانوني والحقوقي.

5. الحكومة الفلسطينية

يجب العمل على تشكيل حكومة وفاق وطني بقرار من الرئيس محمود عباس، وذلك بناءً على القانون الأساسي الفلسطيني المعمول به. كما ويتم اختيار أعضاء الحكومة بناءً على الكفاءات من الشخصيات المستقلة وليس بناءً على محاصصة الفصائل. تمارس الحكومة سلطاتها وصلاحياتها على الأراضي الفلسطينية كافة، وهذا ما يحقق وحدة الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة. ومن أبرز مهام هذه الحكومة ما يلي:

- إدارة قطاع غزة، ومعالجة إشكالياته، وإدارة ملف المساعدات وإعادة الاعمار، فمهمة إعادة الاعمار تحتاج إلى جهود فلسطينية وإقليمية ودولية موسعة.
- دعم صمود المواطن الفلسطيني في مواجهة مشاريع التهجير والاستيطان، وكذلك دعم المخيمات الفلسطينية وخاصة في شمال الضفة الغربية.
- تتولى الحكومة مهمة الإعداد والتحضير للانتخابات الشاملة، ويشمل ذلك الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني، وذلك عبر لجنة الانتخابات المركزية. والهدف من ذلك هو إعادة إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وبناء النظام السياسي الفلسطيني على قاعدة الشراكة والتعددية، وقطع الطريق على محاولات فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة.

6. إجراء الانتخابات العامة

يعتبر إجراء الانتخابات العامة التشريعية والرئاسية المدخل الديمقراطي لإعادة بناء النظام السياسي ومؤسساته المعطلة أو المنحلة، وتكريساً لسلطة القانون ومبدأ المساواة في المواطنة كبديلٍ عن التسلط الفردي أو الفئوي. إلى جانب ذلك، يعتبر الاقتراع حق أصيل لعموم أبناء وبنات الشعب الفلسطيني دون أي تمييز لاختيار ممثليهم في المؤسسات التشريعية في السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويمكن الإستناد في عملية إجراء الانتخابات على مخرجات إعلان القاهرة في عام 2021، الذي تم الاتفاق فيه على إجراء الانتخابات العامة، وفق التمثيل النسبي الكامل، التي تشكل بمحصلتها الإطار الجامع لكل مكونات النظام السياسي الفلسطيني. ولتعميق الديمقراطية وتعزيز المشاركة السياسية، يجب مواصلة النضال من أجل تعديل سن حق الترشح والاقتراع في القانون الفلسطيني، بما يضمن توسعة المشاركة السياسية لمختلف الشباب، باعتبارهم من الفئات الحيوية التي يفترض تزويدها بالخبرة والممارسة لتمكينها من تولي مسؤولياتها المستقبلية، على قاعدة توارث الأجيال للمسؤوليات الوطنية السياسية والحزبية والأهلية والمجتمعية بشكل عام.

كما يمكن مواجهة الرفض الإسرائيلي بمنع إجراء الانتخابات في القدس عبر وضع صناديق الاقتراع في مراكز البريد وافتتاح المراكز الانتخابية في ضواحي القدس، بإشراف الجهات الوطنية ولجنة الانتخابات المركزية، وذلك مثل الصيغة التي تم العمل بها في عام 2006. ويجب مشاركة أكبر قدر ممكن من مواطني القدس في هذه الانتخابات. وفي سبيل ذلك، يمكن أن تحول قضية الانتخابات في القدس إلى معركة أمام العالم، باعتبار أن المقدسيين لهم الحق في الانتخابات وأن القدس جزء من الأراضي الفلسطينية، لذلك يجب عدم التسليم والخضوع للسناريوهات والواقع الذي يفرضه الاحتلال.

7. قضية اللاجئين (وكالة الغوث وحق العودة)

منذ وصول الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض عام 2017 وُضِعت قضية اللاجئين الفلسطينيين في موضع التهديد بسبب شروط الإدارة الأمريكية في تسوية القضية الفلسطينية في إطار "صفقة القرن". فقد رأت إدارة الرئيس ترامب أن حق العودة يهدد عملياً مفهوم "الدولة اليهودية" التي تسعى إسرائيل لإقامتها، لذلك لجأت إدارة الرئيس ترامب للعديد من الخطوات لتصفية قضية اللاجئين، ومنها: إعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني، ليقتصر على مواليد ما قبل النكبة، وهذا ما يؤدي عملياً إلى إنكار وجود اللاجئين. كما فرضت إدارة الرئيس ترامب الحصار المالي على وكالة الغوث عبر وقف تمويلها، وممارسة الضغوطات على الدول الأخرى للقيام بذلك، ما يؤدي في النهاية إلى تعطيل مؤسسات الأونروا وشلّ برامجها. ومع مجيء الرئيس بايدن، عمل على استئناف التمويل لوكالة الغوث مع وضع شروط وتقييدات عليها. واستغلت إسرائيل أحداث طوفان الأقصى لتمارس تهديداً فعلياً لقضية اللاجئين ومن خلال محاصرة وكالة الغوث، وعبر نشرها ادعاءات تفيد بمشاركة موظفي وكالة الغوث في أحداث الطوفان. ويستمر الاحتلال الإسرائيلي بالقيام بحملة عالمية لتجفيف مصادر التمويل، وإضعاف الثقة الدولية بدور هذه المنظمة لنزع مكانتها السياسية، ونزع صفتها القانونية التي يتأسس عليها حق العودة لملايين اللاجئين الفلسطينيين. وقد استجابت العديد من الدول المانحة للادعاءات الإسرائيلية لعل أبرزها الولايات المتحدة، حيث قطعت التمويل ودول أخرى قلصت أو وضعت شروط لدعمها المالي الأمر الذي يؤدي إلى تدخلها في رسم استراتيجيات الأونروا.

تشكّل جهود إسرائيل لتصفية قضية اللاجئين، ومعها وكالة الغوث، خطراً وجودياً يمس بجوهر المشروع الوطني الفلسطيني. ومن هذا المنطلق، يرى البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية أنه لا يمكن المساس بقرار 194 الذي يكفل حق عودة اللاجئين وتعويضهم، وكذلك قرار "302" الذي أسس لوكالة الغوث، باعتبارهما قرارين مرتبطين عضوياً بقرار التقسيم "181" الذي أعطى الحق لقيام "دولة إسرائيل" على مساحة 56% من أراضي فلسطين. ومن أجل مواجهة مشاريع تصفية قضية اللاجئين والحفاظ على وكالة الغوث، يجب العمل على ما يلي:

- زيادة التمويل من قبل المانحين التقليديين، وتوسيع قاعد المانحين بعيداً عن أي تدخل خارجي. ويجب العمل على توفير صيغة تمويل مستدام للوكالة لتحقيق الاستقرار المالي، وذلك عبر تفعيل الاتفاقيات الثنائية مع بعض الدول، وتخصيص جزءاً من موازنة الأمم المتحدة لدعم الأونروا.
- العمل على توسيع برنامج الطوارئ لتوفير الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين خاصة في سوريا ولبنان، وإطلاق برنامج دولي لمواجهة الكارثة الإنسانية في قطاع غزة.
- رفض ومواجهة أي مشروع يسعى لنقل خدمات الوكالة إلى منظمات دولية أخرى، سواء تحت شعار الأزمة المالية أو استجابة للمواقف الإسرائيلية. كما يجب عدم السماح لأي جهة بجعل الأونروا وسيلة لتوطين اللاجئين بشكل مباشر أو غير مباشر.
- دعوة جميع مكونات المجتمع الفلسطيني - الرسمية المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية والفصائل، وكذلك المؤسسات غير الرسمية من اتحادات ونقابات ولجان شعبية وغيرها - لمواجهة المخاطر التي تهدد وكالة الغوث باعتبارها خطراً يهدد القضية الفلسطينية بجميع مكوناتها.
- دعوة الدول العربية إلى صياغة استراتيجيات عمل سياسية واقتصادية لدعم اللاجئين في المخيمات، سواء عبر القيام بمشاريع تنموية، أو توفير الدعم للشباب والطلبة والنساء والعمال، أو توفير المنح الطبية لعلاج الأمراض المستعصية وغيرها.

رابعاً: آليات تنفيذ الرؤية

إن ما تطرحه الولايات المتحدة من إصلاح وتجديد للسلطة الوطنية الفلسطينية، يستهدف في الحقيقة إعادة بناء "سلطة تابعة" وأكثر استعدادً للاستجابة للضغوط الأمريكية والإسرائيلية ومشاريع التسوية، وذلك تحت شعار "حل الدولتين" وبما يتجاوز المسائل الجوهرية لمعايير الاستقلال والسيادة والوطنية، ويُبقي السلطة الفلسطينية مهما كانت تسميتها تحت الهيمنة الإسرائيلية كما يشترط نتنياهو في شروطه المتكررة.

في المقابل، تطرح الجبهة الديمقراطية آليات عملية تهدف إلى إعادة صياغة مجمل أوضاع السلطة الفلسطينية لتحريرها من قيود اتفاقيات أوسلو، وتطوير دورها في خدمة صمود المجتمع الفلسطيني، وتطبيق مسار إصلاح المؤسسات الوطنية، باعتبارها حركة تحرر وطني تلتزم بالشراكة الوطنية في صياغة القرار، ونبذ الانقسامات، والهيمنة على المؤسسات الوطنية، واعتماد الديمقراطية أساساً لبناء هذه المؤسسات عبر الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة. ويمكن تحقيق ذلك عبر الحوار الوطني الشامل الملزم بنتائجه ومخرجاته للجميع، لذلك يجب الاهتمام والتركيز على القضايا التالية باعتبارها تشكل الآليات العملية لتطبيق هذه الرؤية وتنفيذها. وهي أولاً، القضايا السياسية. وثانياً، القضايا الوطنية والنضالية. وثالثاً القضايا الخدماتية (الاجتماعية والاقتصادية).

1. القضايا السياسية

تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، لذلك يجب أن تكون المنظمة هي الإطار الشامل والجامع لكل القوى السياسية الفلسطينية والأحزاب والتيارات المستقلة. ويتحقق ذلك عبر إعادة بناء مؤسساتها خاصة مجلسها الوطني من خلال الانتخابات وفقاً للتمثيل النسبي الكامل، وتنبثق اللجنة التنفيذية عن المجلس الوطني، وتشكّل عملياً القيادة اليومية للشعب الفلسطيني بكل فئاته، وتكون هي المرجعية السياسية العليا للسلطة الوطنية الفلسطينية.

2. القضايا الوطنية والنضالية

يجب التوافق فلسطينياً على البرنامج الوطني الفلسطيني بأهدافه التي تكفل للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، كما تكفلها قرارات الشرعية الفلسطينية. وتشمل هذه الحقوق، إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وعودة اللاجئين إلى أراضيهم. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب اعتماد استراتيجية كفاح موحدة في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في الميدان عبر كافة أشكال المقاومة التي يكفلها القانون الدولي، وعلى رأسها الكفاح المسلح، وكذلك المواجهة في المحافل الدولية والسعي لعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، وتوفير الحماية الدولية لشعبنا في مواجهة الاحتلال.

3. القضايا الخدماتية (الاقتصادية والاجتماعية)

يعاني الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال من غياب اقتصاد مستقل ومنتج، الأمر الذي يدفع المواطن الفلسطيني للتفكير بالهجرة خارج الأراضي الفلسطينية، وبالتالي تحقيق المسعى الإسرائيلي لإفراغ الأرض من السكان. لمواجهة ذلك، يجب تشكيل حكومة فلسطينية ذات توافق وطني، تكون المهمة الأساسية لها دعم وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، ويتحقق ذلك عبر توفير مقومات الحياة الأساسية للمواطن الفلسطيني، وتحسين المستويات المعيشية له. إلى جانب ذلك، تتولى الحكومة الفلسطينية مسؤولية تقديم المساعدات الإنسانية، وتتولى ملف إعادة إعمار قطاع غزة بالتعاون مع الجهات العربية والدولية. أما على الصعيد الاجتماعي، فيكون دور الحكومة، تعزيز مفاهيم العدالة الاجتماعية في قضايا الجنس والعمر والمنطقة والإعاقة، وغيرها من المجالات. وذلك عبر وضع سياسات وتوجهات عامة تراعي الأولويات والاحتياجات المختلفة للفئات المذكورة.

الخاتمة

إن تحقيق هذه الرؤية يتطلب من جميع القوى الوطنية، وعموم شرائح الحركة الجماهرية في الوطن والشتات تحمل مسؤوليتها الوطنية، عبر ممارسة أقصى أنواع الضغط على القيادة السياسية للسلطة الفلسطينية، لتستجيب للإرادة الوطنية لشعبنا في الشروع فوراً بترجمة مخرجات تجربة حوار موسكو آذار 2024، وإعلان بكين تموز 2024 دون تردد ودون إبطاء. فما يمكن استخلاصه من تجارب حركات التحرر الوطني في العالم، أن الوحدة الوطنية والتوافق الوطني، هما الأساس في تحقيق أهداف النضال الفلسطيني. لذلك يجب الاتفاق على القواسم المشتركة، واستكمال الحوار لمعالجة التباين في وجهات النظر، وبالتالي إن التمثيل في المجلس المركزي هو الخطوة الرئيسية الانتقالية نحو اعتماد الديمقراطية أساساً لبناء النظام السياسي الفلسطيني. وما تشهده قضيتنا من تطورات تضعنا جميعاً على مفترق طرق، ولم يعد غائباً عنا، أن إحدى الاحتمالات التي تقود إليها بعض هذه الطرق من شأنها أن تقوّض المشروع الوطني أو وضع مقترحات لتشكّل هيئات موازية أو بديلة للمؤسسات الوطنية، لذلك يجب قطع الطريق على هذا الخيار الإسرائيلي – الأميركي، بإعلاء الخيار الوطني الذي رسمته مخرجات "إعلان بكين"، التي تعزز الموقع التمثيلي والسياسي والمركز القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية.

مركز العالم العربي للبحوث والتنمية - أوراد

المصايف، شارح كمال ناصر، مبنى رقم 43، صندوق بريد 2238، رام الله - فلسطين

السرايا، عمارة الطموح، الطابق السادس، غزة - فلسطين